

## تكريم... ولكن!

عماد الأصغر\*

بحضور رئيس الوزراء ووزير الإعلام وبرعاية شركة «جوال» نظم في فندق «الجراند بارك» برام الله يوم الثلاثاء الماضي حفل تكريم الصحفيين المميزين للعام الفين وثلاثة، ولا يسع أي منتسب أو محب لمهنة المتاعب، إلا أن يشكر وزارة الإعلام على تنظيمها لحفل توزيع هذه الجوائز، ولا ننسى توجيه التحية والشكر للسيد رئيس الوزراء الذي وقع شخصياً على شهادات التقدير، وأقر من وقته الثمين ساعات لحضور الحفل، ولا مناص أيضاً من توجيه الشكر لشركة «جوال» التي رعت للعام الثاني على التوالي هذا الحفل وأنفقت عليه. لقد جاء الحفل رشيقاً صاحبته ابتسامات صادقة ومشاعر دافئة أسهم في تعزيزها حسن اختيار اللجنة الوطنية المكلفة باختيار الصحفيين المميزين، للزملاء الواجب تكريمهم، فاللجنة ضمت كفاءات إعلامية بارزة وعملت وفق ضوابط - صحيح أننا لم نطلع عليها - ولكن النتائج تخبرنا بأن اللجنة لم تعتمد ضوابط مناطية ولا مؤسسية، وهو ما يبعث على الارتياح. ولأننا نبحت عن الأفضل ونريد مجلساً إعلامياً أعلى بحق وحقيق، ونعترف أن صحافتنا لم تشكل بعد سلطة رابعة ولا عاشر، فإن ملاحظات يجب أن تسجل على هامش حفل توزيع هذه الجوائز السنوية، فلعل ذلك يسهم في تصحيح مسار هذه المهنة، وإعطاء هذه الجائزة سمعة أفضل في الأعوام القادمة.

ومن هذه الملاحظات:

أولاً: إن التكريم لم يكن سخياً بما يتواءم مع حجم المنفعة التي تحققها منه شركة كبرى كشركة «جوال»، فالحفل الذي حضره رئيس الحكومة وثلة من الوزراء والسياسيين، ونقل صورة وصوتاً، وقلما كان يستحق منح المكرمين جوائز عينية أو نقدية، وبخاصة أن المكرمين هم في الغالب من العاملين في المؤسسات المحلية، ولا يستطيع معظمهم دفع فواتير جواله إلا بشق النفس، ناهيك عن الاشتراك في خدمة الإنترنت الضرورية لعمله، ولذا الشركة هنا بأن الصحفي هو من المستهلكين البارزين لخدماتها.

ثانياً: لا نعلم كيف غاب عن بال زملائنا، أو من أعد لهذا الحفل أن يتم تكريم الشهداء في البداية لا في النهاية كما حصل، ونجزم بأن ذلك تم عن طريق الخطأ غير المقصود.

ثالثاً: إن بعض الأخطاء الصغيرة من قبيل إيراد اسم أحد الزملاء على أنه مصور بدلاً من مقدم برامج، قد تفسر من قبل البعض بسوء نية، وتفتح الباب أمام الادعاء بأن أفراد اللجنة لم يفحصوا جيداً جوانب التميز في من اختاروا من المكرمين.

رابعاً: وبعيداً عن الأخلال الفنية، فإن لسان حال الصحفيين كان يقول إن الصحافة كمهنة - لا الصحفيين كأفراد - باتت بحاجة إلى رد اعتبار وإلى تكريم، وإن أفضل تكريم للصحافي هو في منح مهنته ما تستحق من الاهتمام عبر إقرار قوانينها وحمايتها من الدخلاء والمنافسة غير الشريفة أو غير القانونية، ولعل إصلاح وتفعيل نقابة الصحفيين التي غابت عن الاحتفال، هو المدخل الأسلم لتكريم هذه المهنة التي نتغنى بنبلها وأهميتها ليل نهار.

خامساً: إن حقيقة قلة الإعلاميين المميزين من وسائل الإعلام الرسمي، مسألة تسترعي الانتباه، شأنها في ذلك شأن ظاهرة هجرة الكفاءات المميّزة من الإعلاميين الرسميين إلى القطاع الخاص، ولعل أخطر ما بدأ

## المسعضون الفلسطينيون.. يتألمون بصمت!

بقلم: نعيم ناصر\*

«بعد التنسيق مع الصليب الأحمر الدولي تحركنا نحو شارع الجوازات القديمة الكائن في حي البرازيل في رفح، لإخلاء عائلة المواطن كمال راجح حسن المحاصرة، وعندما وصلنا إلى الشارع المؤدي إلى البيت أطلقت علينا النيران من دبابة إسرائيلية كانت تسير في الشارع، فرجعنا إلى الخلف، وبعد اتصالات عديدة بواسطة الصليب الأحمر أبلغنا بأننا لم نكن المقصودين، فعودنا الدخول إلى الشارع. وبعد أن قطعنا مئتي متر أطلقت النيران علينا مرة ثانية من قبل الدبابة نفسها، وعقب اتصالات عديدة بالجانب الإسرائيلي بواسطة الصليب الأحمر أيضاً، دخلنا إلى الشارع مرة ثالثة، وفي هذه المرة أيضاً أطلقت النيران علينا، فاضطررنا للعودة إلى مركز الإسعاف والطوارئ في رفح دون أن نخلي العائلة».

ما تقدم مقتطفات من تقرير لضابطي إسعاف من كوادر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، حاولا القيام بواجبهما الإنساني، تحت وابل من رصاص الاحتلال في أثناء الاجتياح الإسرائيلي الأخير لمدينة رفح ومخيمها في شهر تشرين الأول الماضي. وفحوى هذه المقتطفات نموذج عن المخاطر الجسدية والنفسية التي تتعرض لها أطقم الإسعاف، وما زالت، وهي تواجه الأعباء الصحية للاعتداءات الإسرائيلية على المواطنين الأمنيين، يدفعهم إلى ذلك واجبه الإنساني وحسهم الوطني.

وتتفاقم أوضاع هؤلاء الجنود المجهولين عندما يصاب أو يستشهد مسعف أو أكثر، أو عندما يعتدي جنود الاحتلال على أفراد الأطقم الطبية والمرضى بالضرب والشتم والتفتيش المذل، ضاربين عرض الحائط بالمواثيق والأعراف الدولية كافة، التي تدعو إلى حماية المؤسسات والمرافق الصحية والعاملين فيها.

وفي سابقة لجرائم القتل بدم بارد بحق أطقم الإسعاف الفلسطينية، فتح جنود الاحتلال النار في الأيام الأولى للانتفاضة، على ضابط الإسعاف بسام البلبيسي، وهو مدفوع بواجبه الإنساني لإنقاذ حياة الطفل محمد الدرة، وهو في حضن والده في محيط مفترق الشهداء، جنوبي مدينة غزة فأردوه قتيلاً.

ومثل هذه الواقعة حدثت للدكتور خليل سليمان، مدير مركز الإسعاف والطوارئ التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في جنين، بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٤، عندما استهدفت قذيفة إسرائيلية سيارة الإسعاف، التي كان يستقلها، وهو في طريقه لإسعاف طفلة في مخيم جنين، ما أدى إلى احتراق الدكتور خليل بالكامل واستشهاده، وكذلك لضابط الإسعاف إبراهيم أسعد، وللدكتور ثابت ثابت، ولنحو ٢٥ شهيداً من شهداء الأطقم الطبية.

وإلى جانب هؤلاء الشهداء، أصيب المئات منهم بجروح متفاوتة، تسببت للبعض بعاهات دائمة، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل عمد الاحتلال إلى اعتقال العشرات من أطقم الإسعاف، ما زال البعض منهم يرحل إلى الآن في غياب السجون الإسرائيلية.

وإلى جانب تلك المخاطر المباشرة الناجمة عن الممارسات اللاإنسانية لقوات الاحتلال، تعرضت أطقم الإسعاف الفلسطينية إلى مخاطر من نوع آخر أثرت، في شكل أو آخر، على صحة أفرادها الجسدية والنفسية، نجمت عن العمل المتواصل، الذي قد يستمر أياماً عدة دون راحة، وغيابهم الدائم عن الأسرة والأبناء، ما أدى إلى خلق نوع من الفجوة بينهم وبين أفراد عائلاتهم، وأشعرهم بنوع من الاغتراب الاجتماعي عنهم. وفي المقابل أدى غياب ضباط الإسعاف عن أسرهم إلى شعور أفراد الأسرة بالضيق والتوتر والقلق والخوف على أعزائهم الغائبين.

والأخطر من كل ذلك هو تعامل أفراد أطقم الإسعاف مع جثث وأشلء الشهداء المتناثرة في أماكن القصف والتدمير، الأمر الذي ولد لديهم شعوراً بعدم جدوى قيمة الإنسان، ما أدى إلى تبلد مشاعر البعض منهم.

ولنا أن نخيل تأثير كل هذا العسف اللاإنساني على صحة العشرات من ضباط الإسعاف، نفسياً وجسدياً. وقد قام الاختصاصيون النفسيون في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، بمتابعة أوضاع العشرات من أولئك التابعين للجمعية، الذين تعرضوا، في شكل أو آخر، للممارسات القمعية الإسرائيلية، وتداعياتها المختلفة، ودرسوا تأثير كل تلك الضغوطات على نفسياتهم بقصد علاجهم.

ومن أكثر الأعراض النفسية التي اكتشفها الاختصاصيون على أطقم الإسعاف، هو ما يعرف بلغة علم النفس «الاحتراق الوظيفي»، والاضطرابات الناتجة من الصدمات والقلق والاكتئاب. ومعروف أن الاحتراق الوظيفي (Burnout) هو أحد ردود الفعل الشائعة لظروف الضغط المتواصل، يتم خلالها تراكم تدريجي وبطيء للضغوط النفسية.

ويمكن تقسيم الأعراض التي لاحظها هؤلاء الاختصاصيون على المرضى إلى خمس مجموعات: أعراض انفعالية، مثل الغضب، والهيجان السريع، والقلق، والاكتئاب، والتوحد مع الضحية (التخيل بأن من يسعفه هو ابنه أو قريبه). والأعراض السلوكية، كالعنف، والتدخين بشراهة، والسلوك العدواني، والانتواء، وإهمال الذات. والأعراض الذهنية، وأبرزها الشك، وانشغال الفكر بأحداث مؤلمة مثل الموت، والشك بالمعتقدات الروحية، والصعوبة في الكلام.

أما الأعراض الجسدية فتمثلت في اضطرابات النوم، وفقدان الشهية، والصداع، والغثيان، والشعور بالإرهاق، وارتخاء المفاصل، وأمراض في المعدة.

في حين تمثلت الأعراض الاجتماعية في فقدان الشعور بالجو الأسري، وعدم المشاركة بالمناسبات الاجتماعية، وتفاقم المشاكل مع الزوجة والأبناء، والعزوف عن الجنس.

ما تقدم غيض من فيض مما تعانيه أطقم الإسعاف الفلسطينية على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي. ومعروف أن اتفاقات جنيف والقانون الدولي الإنساني، تحرم المس بحياة أفراد هذه الأطقم، ليس هذا فحسب، بل تدعو الموقعين عليها إلى تسهيل عملهم الإنساني، ولكن إسرائيل ضربت عرض الحائط بكل ذلك، وواصلت ممارساتها القمعية بحقهم، ولم يسعف لهم أنهم قاموا، في أحيان كثيرة، بإسعاف جنود الاحتلال المصابين، وضحايا حوادث السير من الإسرائيليين، انطلاقاً من واجبه الإنساني، وعملاً بمبادئ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي تدعو إلى ضرورة تقديم الإسعاف إلى الإنسان، بغض النظر عن جنسه أو لونه أو معتقده، سواء أكان صديقاً أم عدواً. ولكن هيهات أن تردع سلطات الاحتلال أو تدعز للمناشآت الدولية العديدة التي تدعوها للكف عن ذلك.

\*مدير تحرير «مجلة بلسم الطبية»